ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

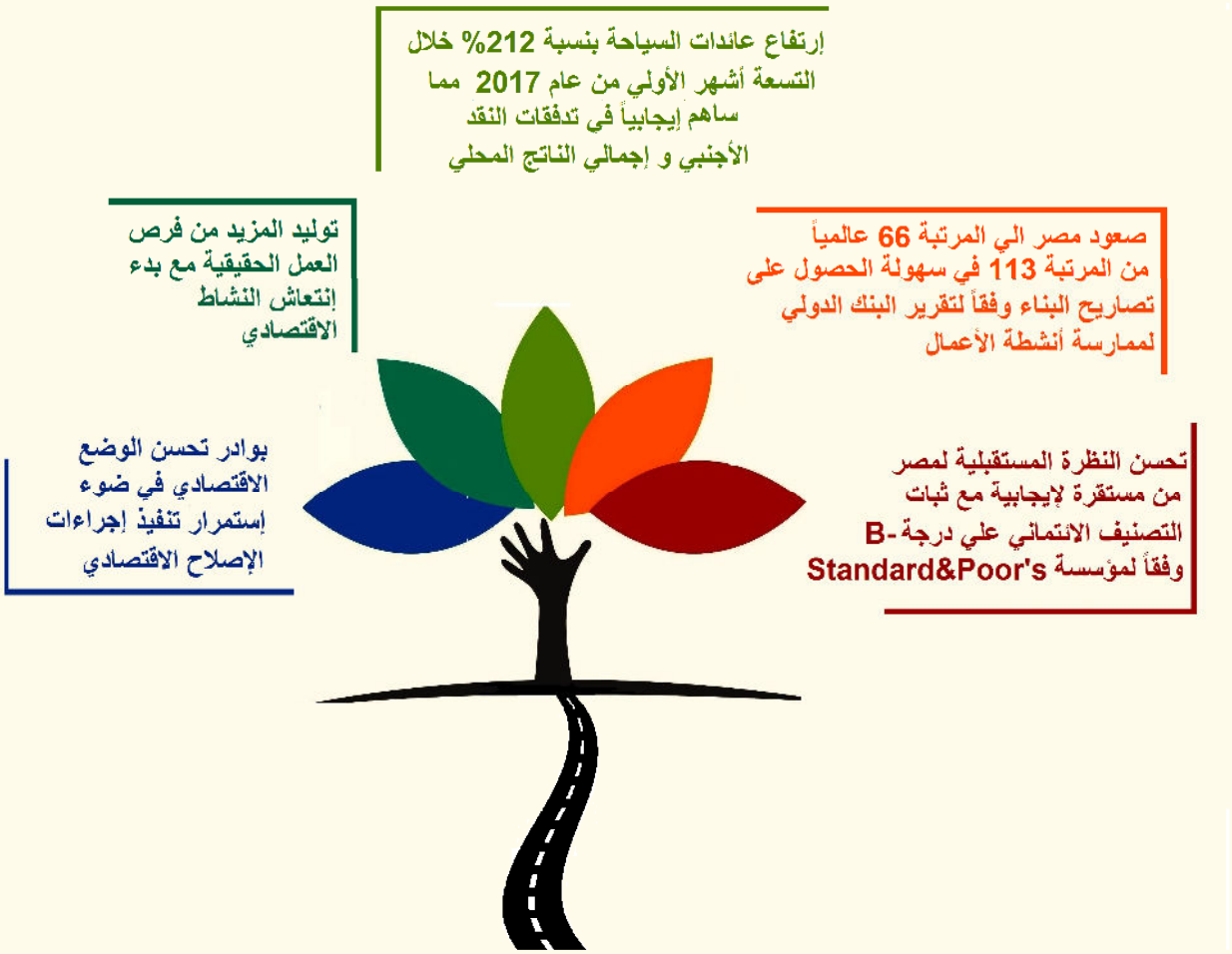

يشهد الإقتصاد المصرى العديد من التطورات الإيجابية الهامة والتى تشير إلى بدء **تحسن الوضع الإقتصادى** على المدى القصير والمتوسط **وتحقيق التنمية المرجوة** والتى من المتوقع أن تنعكس أثارها **على تحسن مستوي معيشة المواطن المصرى وزيادة معدلات التشغيل وخلق فرص عمل حقيقية**. ويأتى ذلك **نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الشامل** منذ نوفمبر ٢٠١٦ وهو ما أدي بدوره الي **تحسن عدد من مؤشرات أداء الإقتصاد الكلي.**

وفى نفس السياق، تشير **المتابعات الدورية التى تقوم بها المؤسسات الدولية المستقلة للإقتصاد المصرى**، بأن برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تنفذه الحكومة يسير على الطريق الصحيح، وهو الأمر الذى تؤكده تلك المؤسسات فى العديد من المناسبات والبيانات الصحفية والتقارير التى تصدرها معبرة عن ثقتها فى الإقتصاد المصرى ومساندتها ودعمها للإصلاحات المنفذة مؤخراً.

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلى؛

- **أشار البنك الدولى فى تقرير** ممارسة أنشطة الأعمال الأخير الي **تحسن مرتبة مصر فى سهولة إستخراج تراخيص البناء وحصولها على المرتبة ٦٦ علي مستوي العالم، مقارنة بالمرتبة ١١٣ في عام ٢٠١٦.** حيث تم **تنفيذ ٢٩ إصلاحاً** فى الفترة الأخيرة. كما **تقدمت مصر فى مجال بدء النشاط التجاري حيث تم تنفيذ سبعة إصلاحات** خلال السنوات الأخيرة أدت

إلى خفض وقت وتكلفة بدء النشاط التجاري إلى أقل من النصف، ليبلغ ١٤,٥ يوماً و٧,٤ بالمائة من دخل الفرد بدلاً من ٣٩,٥ يوماً و٦٥,٦ بالمائة من دخل الفرد منذ ١٥ عاما، وتحسين مناخ الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث أشاد التقرير، بحماية المساهمين الاقلية وتعزيز ودورهم في القرارات الرئيسية للشركات، حيث **تحتل مصر حاليا المركز ٨١ عالمياً في هذا المجال،** مقارنة بالمرتبة ١٢٢ في عام ٢٠١٦.

- **ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ ليسجل ٣٦,٧ مليار دولار في اكتوبر ٢٠١٧ (يغطي ٧,٧ اشهر من الواردات** في سبتمبر ٢٠١٦)، مقارنة بـ ١٩ مليار دولار في اكتوبر ٢٠١٦ (يغطي٤,١ اشهر من الواردات) ومقارنة بـأدنى مستوى له عند ١٢,١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٦.

- أظهرت مؤشرات وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد **حقق معدل نمو ٤,٣%** خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى الماضي. **وارتفع الإستهلاك الخاص** بنسبة ٣,٢%، في حين **نما الاستهلاك العام** بنسبة ٢,٩%. فضلا **عن زيادة الاستثمارات** بنسبة ٥,٧% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦. **وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي** بنسبة ١٥,١%. فضلاً عن مساهمة **صافي الصادرات بشكل إيجابي** في النمو بـ ٠,٢ نقطة مئوية. وعلى جانب العرض، نما **قطاع تجارة الجملة والتجزئة** بنسبة ٤,١٪، و**قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية** بنسبة ٣,١٪، و**قطاع التشييد والبناء** بنسبة ٧,٩٪، و**القطاع الحكومي** العام بنسبة ١,٠٪، و**قطاع الزراعة** بنسبة ٣,٧٪، و**قطاع الاتصالات** بنسبة ١٠,٦%، و**قطاع الغاز الطبيعي** بنسبة ١١,٧%.

- **إنخفاض معدل البطالة إلى ١١,٩% خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧،** مقارنة بـ ١٢,٦% خلال نفس الفترة من العام الماضي، ومقارنة بأعلي مستوي له عند ١٣,٤% في نهاية الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢. **وبلغت القوى العاملة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧ حوالي ٢٩,٥ مليون شخص،** بزيادة قدرها ١٪ من إجمالي القوى العاملة خلال الربع الثاني ٢٠١٧.

- **تراجع العجز التجاري بنسبة ٨,٤٪ في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦،** مقارنة بالعام المالي الماضي، وذلك على خلفية **إرتفاع الصادرات غير البترولية** بنسبة ١٦,٢٪، إلى جانب **إنخفاض الواردات غير البترولية** بنسبة ٤,٥٪.

- **وعلى صعيد المالية العامة، انخفض عجز الموازنة ليسجل ٢,٠٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة** يوليو-سبتمبر٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٢,٢٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي حيث **ارتفعت الإيرادات بوتيرة أسرع من المصروفات،** ويأتي ذلك إنعكاساً للإصلاحات المالية التي تم بدء العمل بها خلال العامين السابقين. **وعلى جانب الإيرادات،** هناك **زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية حيث سجلت ضريبة المبيعات ٥٥ مليار جنيه (بزيادة كبيرة بلغت ٢٣ مليار جنيه)** عن نفس الفترة من العام السابق فى ضوء زيادة الحصيلة من **ضريبة القيمة المضافة على السلع وضريبة الدخل** التي **حققت ٢٢,٧ مليار جنيه والضرائب علي المرتبات المحلية سجلت ٨,٠ مليار جنيه.** كما **ارتفعت متحصلات قناة السويس لتسجل ٤,٤ مليار جنيه وارباح الأسهم للقناة لتحقق ٨,٢ مليار جنيه، وإرتفاع المتحصلات من باقى الشركات لتصل نحو ٧ مليار جنيه. أما على جانب المصروفات،** فقد **ارتفع الإنفاق علي دعم السلع التموينية بنسبة ٩٢,٢٪ لتبلغ ٩,٨ مليار جنيه.** وعلاوة على ذلك، **ارتفع الإنفاق علي شراء الأصول الغير مالية (الأستثمارات) بنسبة ٦٦,٤% ليبلغ نحو ١٥ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.

- **ارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعي بنسبة ٦٠% منذ بداية عام ٢٠١٦.** ومن المتوقع أن تحقق مصر **اكتفاء ذاتياً من الغاز الطبيعي** في عام ٢٠١٨ **وأن تحقق فائضاً بالتزامن مع بدء العمل في حقل ظُهر في نهاية ديسمبر ٢٠١٧** والذي يبلغ احتياطيه ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز.

- **فيما يتعلق بالتطورات النقدية،** فقد **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية لأعلى مستوى له منذ يناير ٢٠١٧ ليحقق ٣٩,٧% (٣٠٥٠ مليار جنيه)** في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٨% في نفس الشهر من العام المالي السابق. يمكن تفسير ذلك في ضوء **تحقيق صافى الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة للشهر الخامس على التوالى وهي اعلي نسبة نمو له في السبع سنوات السابقة حيث بلغت ٢٦٩% (١٨٩ مليار جنية)** في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنمو بالسالب بلغ -١١٦٥% (١١١,١ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦. من جهة أخرى، **استقر النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بنسبة ٢٤,٧٪ (٢٨٦١ مليار جنيه)** في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦،

ويأتي ذلك في **ضوء إنخفاض الإقتراض الحكومي** والذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وشركة الغاز بنسبة ١٣,٧% (٢٠٠١,١ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقابل ٢٧,١% في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦.

- **استمر معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** فى الإرتفاع إلا أنه **قد تباطأ للشهر الثالث على التوالى منذ بداية العام المالى الحالى** ليحقق نحو ٣٠,٨% **فى شهر أكتوبر ٢٠١٧**، مقابل ٣١,٦% خلال الشهر السابق، الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء تباطؤ إرتفاع معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق، وعلى رأسها البنود الفرعية؛ **"الخبز والحبوب"**، و**"اللحوم والدواجن"**، و**"السكر والأغذية السكرية"**، و**"الأدوات المنزلية "**، و**"الأثاث والسجاد وأغطية الأرضيات"**، مما فاق أثر إرتفاع معدلات التضخم السنوية للـ**"التعليم"** خاصة الثانوى بنحو ٢١,١% والتعليم العالى بنحو ١٨,٢%، و**"خدمات الهاتف والفاكس"** بنحو ١١,٢%.

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠١٧ **الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير** عند ١٨,٧٥% و١٩,٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء **على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** عند مستوى ١٩,٢٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٩,٢٥%.

- **قرر البنك المركزى المصري إعتباراً من ١٠ أكتوبر ٢٠١٧ رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على البنوك من ١٠% إلى ١٤%.** حيث يأتى هذا القرار للسعى نحو إحتواء التضخم وإمتصاص فائض السيولة والذى حقق نحو ٣٨,٧% في يوليو ٢٠١٧.

- **ارتفع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى ٣٦٧٦ مليار جنيه (١٠٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي)** في نهاية مارس ٢٠١٧، ويرجع ذلك في الأساس الي **زيادة الدين المحلي في ضوء ارتفاع ديون الخزانة إلى ١٠٩٦ مليار جنيه** في نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ٨١٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٦. (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها)
- كما **إرتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٢٥,٩ مليون دولار** في نهاية يونيو ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٠,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، **ارتفعت ديون السلطات النقدية** إلى ٣٠,٣ دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٢,٢ مليون دولار في العام المالي الماضي.

- **حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ ١٣,٧ مليار دولار (٥,٨% من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بعجز بلغ ٢,٨ مليار دولار (-٠,٨% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام المالي الماضية. ويعود ذلك أساساً إلى **تراجع عجز الحساب الجاري**، حيث **انخفض عجز في الميزان التجاري** إلى **٣٥,٤ مليار دولار (-١٥,٠% من إجمالي الناتج المحلي)** في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل عجز بلغ ٣٨,٧ مليار دولار (-١١,٣% من إجمالي الناتج المحلي) في العام المالي السابقة. كما **أرتفع ميزان الخدمات بنسبة ٤,٣٪ ليصل إلى ٦,٨ مليار دولار (٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٦,٥ مليار دولار(١,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام المالي الماضية. من جهة أخرى، **شهد الحساب الرأسمالي والمالي زيادة في صافي التدفقات**، حيث **ارتفعت صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر لتصل إلى ٧,٩ مليار دولار (٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)** خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٦,٩ مليار دولار (٢,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام المالي الماضي. بالإضافة الي **صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر** والبالغ ١٦,٠ مليار دولار (٦,٨% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦، مقارنة بصافي التدفقات الخارجة البالغة ١,٣ مليار دولار (-٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي) خلال العام المالي الماضي. وعلاوة على ذلك، **انخفض صافي التغير في خصوم البنك المركزي** ليصل إلى ٥,٨٦ مليار دولار، مقارنة مع ٨,١٣ مليار دولار في العام المالي الماضية.

- **إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين بـ٥٦,٨% ليصل إلى ٣,١ مليون سائح خلال** الفترة من يوليو إلى أكتوبر ٢٠١٧، مقابل ٢ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام السابق. **كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٩١% ليصل إلى ٣٦,٣ مليون ليلة** خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٧، مقابل ١٢,٥ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.

.

- **ارتفع مؤشر مديري المشتريات ليصل الي ٤٧,٤** في سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١,٨ في نوفمبر ٢٠١٦. وذلك في ضوء الزيادات الكبيرة في **مؤشر طلبيات التصدير الجديدة** ليصل إلى ٤٨,٥، والزيادة في مؤشر **الطلبيات الجديدة** ليصل إلى ٤٨، والزيادة في **مؤشر الإنتاج** ليسجل ٤٦,٥.

وفيما يلى شرح تفصيلى لأهم تطورات أداء قطاعات الإقتصاد الكلى...

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن **الناتج المحلى الإجمالى قد حقق معدل نمو ٤,٣%** خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد استمر كل من **الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى** خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٣,٠ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٤,٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما **ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو** لتسجل نحو ١,٠ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل إسهام أقل قدره ٠,٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما **أسهم صافى الصادرات بشكل إيجابى فى معدل النمو** المحقق مسجلاً نحو ٠,٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١,٦ نقطة مئوية خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

كما حقق **مؤشر إجمالى الإنتاج معدل نمو** ربع سنوى بنحو ١٥,١% ليسجل متوسط ١٨٩,٤ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٩,٧% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مدفوعاً بشكل أساسى **بمؤشر السياحة** والذى حقق معدل نمو ربع سنوى بنحو ٧٦,٦% ليسجل متوسط ١٨٦ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٥٧,٥% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، **ومؤشر الإنتاج الصناعى والذى حقق معدل نمو** ربع سنوى بنحو ٢٤,٥% ليسجل متوسط ٢١٨,٣ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٠,١% خلال الربع الثالث من العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث حقق **الإستهلاك الخاص** خلال فترة **الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,٤%**، مقارنة بـ٥,٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٣,٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٤,٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). بالإضافة إلى ذلك، فقد **حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٢,٤%** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣,٦% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث **حققت معدل نمو سنوى قدره ١٧,٠%**خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل معدل نمو يقدر بـ٧,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢,٠ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٢,١ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ١,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٧٢,٤% (معدل مساهمة بنحو٧,٨ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى بنحو ٢,٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى السابق). بينما ارتفعت **الواردات** بـ٤٧,٠% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبى بلغ ١٠,٠ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام ايجابى يقدر بنحو ١,٠ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

(2017/2016 -2011/2010 يوليو-مارس)

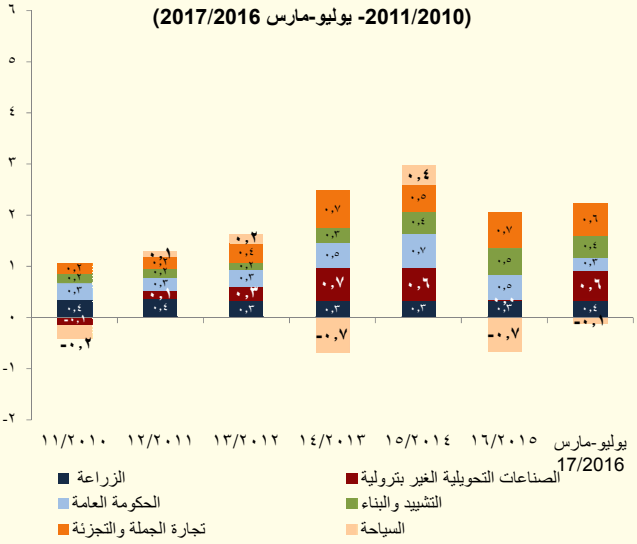

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

(2017/2016 -2011/2010 يوليو-مارس)

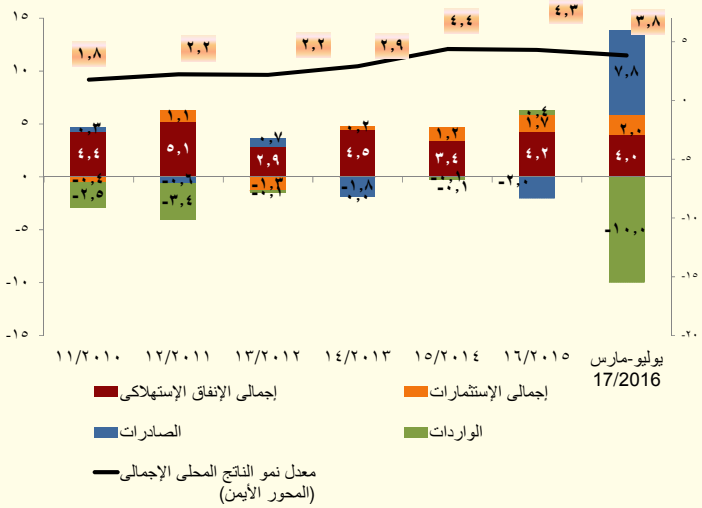

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ ثمانية قطاعات، على رأسها **تجارة الجملة والتجزئة والذى حقق معدل نمو قدره ٤,٧%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وقد حقق أيضاً قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو قدره ٤,٧%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها -٠,٠٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، كما حقق قطاع **التشييد والبناء معدل نمو حقيقى قدره ٨,٥%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وحقق **قطاع الحكومة العامة معدل نمو حقيقى قدره ٢,٩%** (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية خلال نفس فترة الدراسة من العام المالي السابق). أما بخصوص قطاع **الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣,١%** (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠,٤ نقطة مئوية). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية نمواً قدره ٤,٣%** (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠,٤ نقطة مئوية). كما حقق **قطاع الاتصالات معدل نمو سنوى قدره ٩,٣%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وتجدر الإشارة إلى أن **قطاع استخراج الغاز الطبيعى قد حقق معدل نمو قدره ٤,٦%** (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٢ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة (اسهام إيجابى لأول مرة منذ ٢٠١٣)، مقارنة بمساهمة قدرها -٠,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).

ومن الجدير بالذكر أن **جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٩,٦% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى** خلال فترة الدراسة.

بينما تراجع **قطاع السياحة** ليحقق نمواً سلبياً قدره ٦,٧%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠,١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٠,٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

حول تطورات أداء المالية العامة؛

تشير تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى **تحسن مؤشرات المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٢,٠%** خلال فترة الدراسة (مسجلاً حوالى ٨٥,٣ مليار جنيه)، مقارنة بـ٢,٢% (٧٦,٨ مليار جنيه خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٧/٢٠١٦). وذلك فى **ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر قدره ٣٣,٢%** مقابل ٢٤,٤% للمصروفات.

العجز الكلى خلال يوليو- سبتمبر ١٨/١٧	العجز الكلى خلال يوليو- سبتمبر ١٧/١٦
٨٥,٣ مليار جنيه (٢,٠% من الناتج المحلى)*	٧٦,٨ مليار جنيه (٢,٢% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
١٢٩ مليار جنيه (٣,٠% من الناتج المحلى)	٩٦,٨ مليار جنيه (٢,٨% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٢١٤,١ مليار جنيه (٥,٠% من الناتج المحلى)	١٧٢,٢ مليار جنيه (٥,٠% من الناتج المحلى)

***تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي مؤخراً لتصبح ٣٤٧٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٣٤٠٧,٧ مليار جنيه. في حين قدرت توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بنحو ٤٢٨٦,٥ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.**

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

على جانب الإيرادات،

حققت **جملة الإيرادات نحو ١٢٩ مليار جنيه** خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، لترتفع بنحو ٣٢,٢ مليار جنيه بنسبة ٣٣,٢%، مقابل نحو ٩٦,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس **نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية** (تمثل ٧٥,٣% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ٣٣ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة، بنسبة نمو بلغت ٥١,٥% لتحقق نحو ٩٧,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٦٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما **إنخفضت بشكل طفيف الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ٢٤,٧% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ٠,٩ مليار جنيه** بنسبة -٢,٧% لتحقق ٣١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٣٢,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد **إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية** (وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى) لتحقق معدل زيادة بلغ ٥٦,٩%، وذلك فى ضوء **إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من ضريبة الدخل** بنحو٣٢,٨% ومن **ضريبة المبيعات** بنحو ٧٦,٨%.

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد **تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل (تمثل ١٧,٦% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على السلع والخدمات (تمثل ٤٢,٦% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على الممتلكات (تمثل ٨,١% من إجمالى الإيرادات) والضرائب على التجارة الدولية (تمثل ٥% من إجمالى الإيرادات)** خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى.

التوزيع النسبى لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧

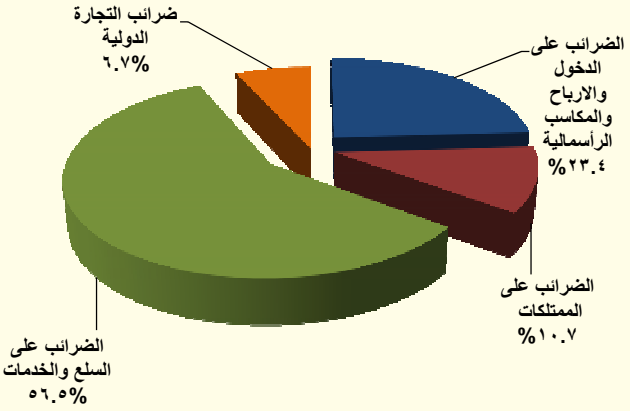

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٢٣ مليار جنيه (بنسبة ٧١,٩%) لتحقق نحو ٥٥ مليار جنيه (١,٣% من الناتج المحلى).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٥٦,٥% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك فى الأساس الي إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ١٠٠% لتحقق ٢٨,١ مليار جنيه، مقابل ١٤,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٧٣,٣% لتحقق نحو ٦,٠ مليار جنيه، مقابل ٣,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ٤٧,١% لتحقق نحو ١٥,٨ مليار جنيه، مقابل ١٠,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ضرائب الدمغة بنحو ٢٥,٤% ليحقق نحو ٢,٤ مليار جنيه، مقابل ٢,٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٢,٧ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٧%) لتحقق ٢٢,٧ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٢٣,٤% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٢,٠ مليار جنيه) بنسبة ٣٣,٥% لتحقق نحو ٨,٠ مليار جنيه، مقابل ٦,٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٢,١ مليار جنيه) بنسبة ٩١,٣% لتحقق ٤,٤ مليار جنيه، مقابل ٢,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ١,٧ مليار جنيه) بنسبة ٣٢,٦% لتحقق نحو ٧,٠ مليار جنيه، مقابل ٥,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٢,٥ مليار جنيه (بنسبة ٣١,٧%) لتحقق ١٠,٤ مليار جنيه (٠,٢% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ١٠,٧% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣٤,٧% لتحقق نحو ٩,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٦,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢,٣ مليار جنيه (بنسبة ٥٤,١%) لتحقق ٤,٦ مليار جنيه (٠,٢% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٦,٧% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

- فى ضوء إرتفاع حصيلة ضرائب جمركية قيمية بنسبة ٥٣,٢% لتحقق نحو ٦,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤,٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

- **إنخفضت الإيرادات غير الضريبية الأخرى بشكل طفيف** لنحو ٣١,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نحو ٣٢,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق في ضوء إنخفاض او تأخر العوائد المحصلة.

وقد حققت عوائد الملكية نحو ١٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٤,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **بينما إرتفعت العوائد من هيئة قناة السويس بنحو ٣,٤ مليار جنيه (بنسبة ٧٢,٦%) لتحقق**

٨,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٤,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضى، وقد إنخفضت العوائد المحصلة من البنك المركزى[٢] لتحقق نحو ٥,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات المتنوعة نحو ٩,٥ مليار جنيه لترتفع بنحو ٦,٨ مليار جنيه، مقابل ٢,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى ضوء ارتفاع الإيرادات الأخرى بـ٤,٤ مليار جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق).

وحققت حصيلة بيع السلع والخدمات نحو ٥,٥ مليار جنيه لترتفع بنحو ١,١ مليار جنيه بنسبة ٢٥,٤% خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٦,٤% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق).

- **حققت المنح ١٨ مليون جنيه** خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ١٠١ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى الأساس نتيجة لإنخفاض المنح من حكومات أجنبية بنحو ٨١ مليون جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق).

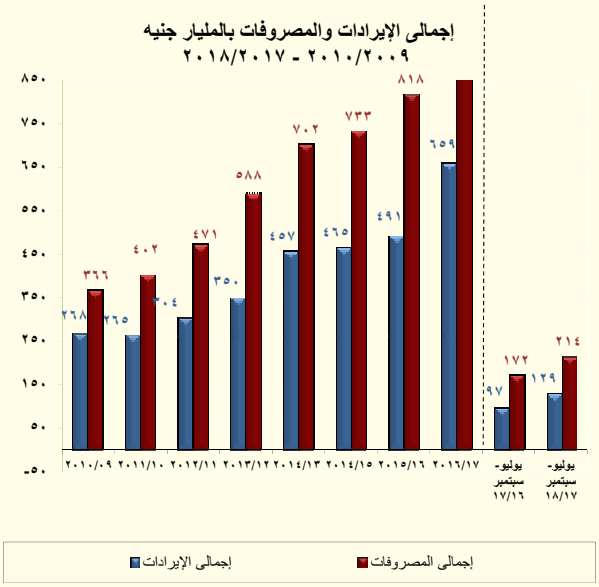

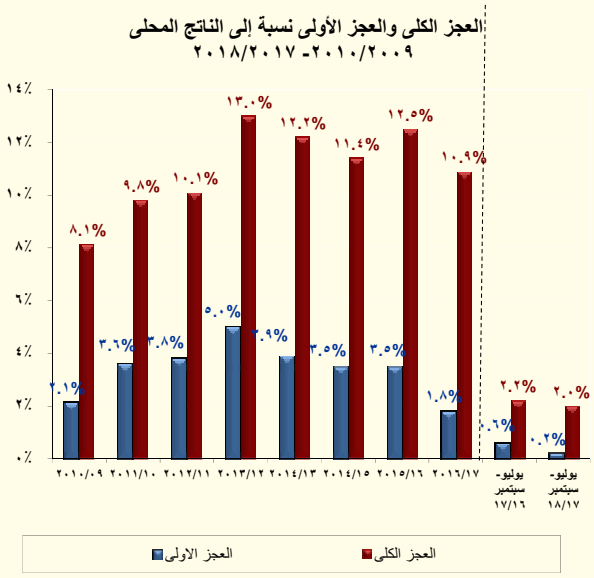

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية **تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.**

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن **المصروفات العامة بلغت نحو ٢١٤,١ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة (٥,٠% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٢٤,٤% عن نفس الفترة من العام المالى السابق.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنسبة ٨,٨% لتبلغ نحو ٦٠,٢ مليار جنيه (١,٤% من الناتج المحلى)** خلال فترة الدراسة (فى ضوء إرتفاع المرتبات الدائمة لتصل إلى ١٥,٩ مليار جنيه، وزيادة البدلات النوعية لتصل إلى ٥,٩ مليار جنيه).

٢/ يرجع الإنخفاض فى أرباح الأسهم من البنك المركزى في الأساس نتيجة لإنخفاض أرباح البنك المركزى نتيجة للسياسة النقدية التقيدية المتبعة منذ بداية العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ والتى تم من خلالها رفع أسعار الفائدة للعمل على خفض معدلات التضخم.

- **زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ١,١ مليار جنيه (بنسبة ٢٠,٢%) ليحقق نحو ٦,٨ مليار جنيه (٠,٢% من الناتج المحلى)** (فى ضوء زيادة نفقات طبع ودوريات وحقوق تأليف لتسجل ١,٣ مليار جنيه، وزيادة الانفاق على وسائل النقل العامة لتسجل ٠,٨ مليار جنيه، ونفقات الصيانة لتحقق ١,٠ مليار جنيه).
- **زيادة المصروفات على الفوائد بنسبة ٣٢,٧% لتصل إلى نحو ٧٦ مليار جنيه (١,٨% من الناتج المحلى)**، مقارنة بـ٥٧,٢ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **زيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنحو ٤,٢ مليار جنيه (٠,٨% من الناتج المحلى)**، بنسبة نمو ١٣,٠% ليسجل ٣٦,٣ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٢ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

  إرتفاع الإنفاق على الدعم بنحو ٤,٤ مليار جنيه بنسبة نمو ٢٩,٢% محققاً نحو ١٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١٥,٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء زيادة دعم السلع التموينية بنحو ٤,٧ مليار جنيه (بنسبة ٩٢,٢%) محققاً نحو ٩,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٥,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

  تم التوسع في برامج الحماية الإجتماعية للتخفيف من أثار إرتفاع معدل التضخم. ويشمل ذلك التوسع في حجم وتغطية برامج التحويلات النقدية (تكافل وكرامة)، وزيادة مخصصات البطاقات الذكية الغذائية من ١٥ جنيه في شهر يونيو ٢٠١٥ إلى ٥٠ جنيه للشخص الواحد في يوليو ٢٠١٧.
- **زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ٦,٠ مليار جنيه (٠,٣% من الناتج المحلى)** بنسبة نمو قدرها ٦٦,٤% ليسجل نحو ١٥,٠ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الإنفاق على الأصول الثابتة لتسجل ٥,٦ مليار جنيه).
- **وقد سجل الإنفاق على المصروفات الأخرى نحو ٢٠,١ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى) لترتفع بنسبة ٥٤,٩%** مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

تطورات الدين العام:

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٥,٧% من الناتج المحلى). (جدير بالذكر ان البيانات الخاصة بنهاية يونيو ٢٠١٧ لا تزال تحت الإعداد وسوف يتم نشرها فور الانتهاء منها)
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٣٠٩٧,٦ مليار جنيه (٨٩,١ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥ % من الناتج المحلى) فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.

  ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.
- بينما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٧٩ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠١٧ (٤١% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٥٥,٨ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٦.
- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٣٤,٩ مليار دولار (١٨,١% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٤,٤ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٦.

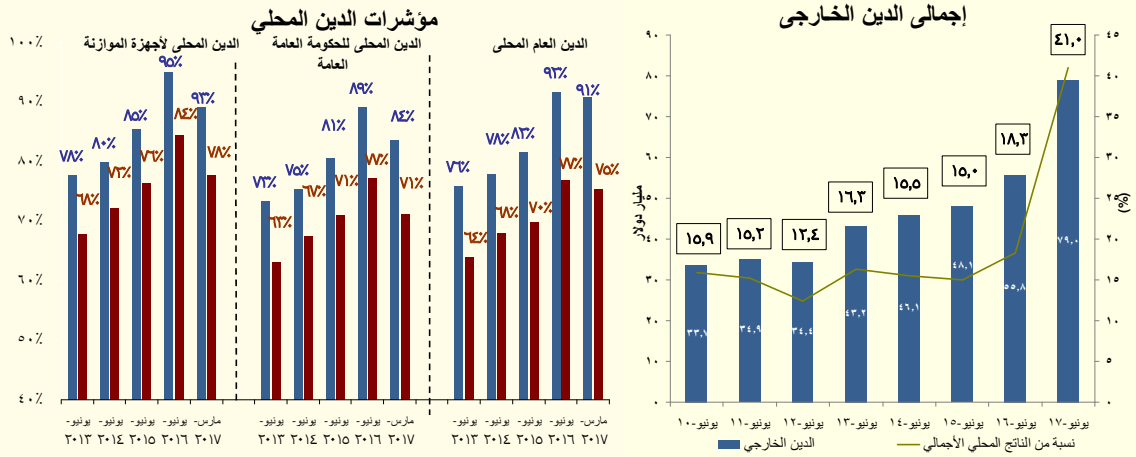

التطورات النقدية:

§ وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية لأعلى مستوى له منذ يناير ٢٠١٧ ليحقق ٣٩,٧% (٣٠٥٠ مليار جنيه)** في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٨% في نفس الشهر من العام المالي السابق.

§ يمكن تفسير ذلك في ضوء **تحقيق صافى الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة للشهر الخامس على التوالى وهي اعلي نسبة نمو له في السبع سنوات السابقة حيث بلغت ٢٦٩% (١٨٩ مليار جنية)** في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنمو سلبي -١١٦٥% (١١١,١ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦. ويرجع هذا التحول إلى **الزيادة في نسبة النمو السنوي لصافي احتياطيات الأجنبية البنوك إلى ٢٥٨,٦%** في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بـنسبة سالبة بلغت -٤٦٤% في نهاية نفس الشهر من العام المالي السابق. كما **ارتفع النمو السنوي لصافي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي بنسبة ٢٧٩% (١٠٢ مليار جنيه)** في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقابل -١١٧٣% في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦. ويأتي ذلك نتيجة لتحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ والذي حفز الإستثمارات في إذون وسندات الخزانة بالإضافة الي زيادة الإيداع بالعملة الأجنبية نتيجة لرفع قيمة الفائدة من قبل البنك المركزي.

§ من جهة أخرى، **استقر النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بنسبة ٢٤,٧٪ (٢٨٦١ مليار جنيه)** في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦، ويأتي ذلك في **ضوء إنخفاض الإقتراض الحكومي** و الذي انعكس بدوره على تباطؤ النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وشركة الغاز بنسبة ١٣,٧% (٢٠٠١,١ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقابل ٢٧,١% في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦ في ضوء الإصلاحات المالية الجريئة التي تبنتها وزارة المالية.

§ ويظهر **تباطؤ ملحوظ في النمو السنوي للأوراق المالية الحكومية (للقطاع البنكي)** بنسبة ٢٩% (٢١٦٣ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٣٧% في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦. كما **انخفضت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية** الي -٧١,٨% (٩٠,٢ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٥-٪ في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦. بينما **ارتفعت نسبة النمو السنوي للودائع الحكومية** لتسجل ٤٧٪ (٤٣٧ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٠٪ في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦.

§ كما **ارتفعت نسبة النمو السنوي المطلوبات على قطاع الأعمال العام بشكل ملحوظ لتسجل ٥٧,٦% (١٤٩,٨ مليار جنيه)** في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٦,٩% في نهاية سبتمبر ٢٠١٦.

§ **وتضاعفت نسبة النمو السنوي في الائتمان للقطاع الخاص إلى ٣٤% (٩٧٧ مليار جنيه)** في نهاية سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٥,٦% (٧٢٨,٩ مليار جنيه) في **نهاية سبتمبر ٢٠١٦. ويأتي ذلك على خلفية الزيادة التي شهدتها المطالبات على قطاع الأعمال الخاصة لتبلغ ٧٢٧,٧ مليار جنيه** خلال شهر الدراسة مقابل ٥١٦ مليار جنيه في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٦. **كما ارتفعت المطلوبات من القطاع العائلى إلى ٢٤٩ مليار جنيه** بنهاية سبتمبر ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢١٣ مليار جنيه في نهاية العام سبتمبر ٢٠١٦.

§ **على جانب المطلوبات، ارتفع النمو السنوي للأموال إلى ٢١,٦% (٧٣٩ مليار جنيه)** في نهاية سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٦,٥% في نهاية سبتمبر ٢٠١٦. ويمكن شرح ذلك في **ضوء الإرتفاع الملحوظ في نمو الودائع الجارية بالعملة المحلية إلى ٣٦%(٣٢٢ مليار جنيه)** في نهاية سبتمبر ٢٠١٦، مقارنة بنسبة ١٢,٩% في نهاية سبتمبر ٢٠١٦، مما **عوض التباطؤ في نمو النقد المتداول** في ظل السياسة النقدية الانكماشية للبنك المركزي المصري ليحقق **١٢,٤%** في نهاية سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٨,٩% في نهاية سبتمبر ٢٠١٦.

§ **وارتفع صافي النمو السنوي لأشباه النقود إلى ٤٦,٧% (٢٣١٢ مليار جنيه)** في نهاية سبتمبر ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ١٨,٦% نهاية سبتمبر ٢٠١٦. ويرجع ذلك أساسا إلى إرتفاع سعر الصرف بعد تحريره في نوفمبر ٢٠١٦، فضلا عن **رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي المصري ثلاث مرات منذ التعويم، وكان آخرها ٢٠٠ نقطة أساس** في يوليو ٢٠١٧. وينعكس ذلك علي **زيادة في نمو الودائع بالعملات الأجنبية إلى ٨٩% (١٤١ مليار جنيه)** في نهاية سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ ٤,٩٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٦. **كما ارتفع النمو السنوي للودائع الغير جارية بالعملة الأجنبية إلى ١٠٨٪(٥٢٤ مليار جنيه)** في نهاية سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٢٣,٨٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٦. كما **ارتفعت نسبة نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية إلى ٣١,٨% (١٦٤٧ مليار جنيه)** في نهاية سبتمبر ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١٨,٥% في نهاية سبتمبر ٢٠١٦.

§ **وارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - **إلى ٤٣,٨% (٣١٢٤ مليار جنيه)** في نهاية أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٠% في نهاية أغسطس ٢٠١٦. جدير بالذكر ان نسبة ٨٣% من إجمالي الودائع يتبع القطاع الغير حكومي. (بيانات شهر سبتمبر٢٠١٧ غير متاحة حالياً)

§ **كما ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي الإقراض من قبل القطاع المصرفي (باستثناء البنك المركزي) إلى ٤٧,٤% (١٤١٠ مليار جنيه)** في نهاية أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٢٩,٨% في نهاية أغسطس ٢٠١٦. وتحقيقا لهذه الغاية، ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع إلى ٤٥ % في نهاية أغسطس ٢٠١٧، مقارنة بـ ٤٤% في نهاية شهر أغسطس ٢٠١٦. (بيانات شهر سبتمبر٢٠١٧ غير متاحة حالياً).

§ **ارتفع رصيد الاحتياطى من العملات إلى ٣٦,٧ مليار دولار فى نهاية شهر اكتوبر ٢٠١٧ (يغطي ٧,٧ أشهر من الواردات** فى شهر سبتمبر ٢٠١٧) ، مقارنة بـ ١٩ مليار دولار في نهاية اكتوبر ٢٠١٦ (يغطي ٤,١ اشهر من الواردات) ومقارنة بـأدنى مستوى له عند ١٢,١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٦.

§ على نحو آخر، فقد استمر **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** فى الارتفاع إلا أنه تباطأ للشهر الثالث على التوالى منذ بداية العام المالى الحالى ليحقق نحو ٣٠,٨% فى شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقابل ٣١,٦% خلال الشهر السابق، ولكنه ارتفع بشكل كبير إذا ما قورن بـ١٣,٦% المعدل المحقق خلال أكتوبر ٢٠١٦. يمكن تفسير التباطؤ في معدل التضخم السنوى في ضوء تباطؤ إرتفاع معدلات التضخم السنوية لمعظم المجموعات الرئيسية خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ "**الطعام والشراب**" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) محققاً نحو ٣٩,٦% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقابل ٤١,٢% خلال سبتمبر ٢٠١٧، وتباطؤ "**الأثاث والتجهيزات**" لتحقق نحو ٣١,٩% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٥,٣% خلال الشهر السابق ، و" **النقل والمواصلات** " لتحقق نحو ٣٥,٤% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٧,٦% خلال الشهر السابق ، و"**المطاعم والفنادق**" لتحقق نحو ٢٦,٢% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقابل ٢٨,١% خلال الشهر السابق ، و"**الثقافة والترفيه**" لتحقق ٤١,٦% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٤٢,٤% خلال الشهر السابق، مما فاق أثر إرتفاع معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها؛ "**التعليم**" لتحقق نحو ١٩,٦% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بـ١٢,٣% خلال الشهر السابق (خاصة إرتفاع أسعار التعليم الثانوى والعالى) ، و"**الإتصالات السلكية واللاسلكية**" لتحقق نحو ١١,٠% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٣,٧% خلال الشهر السابق (خاصة إرتفاع أسعار خدمات الهاتف والفاكس).

§ وقد بلغ **متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣١,٨% مقارنة بـ١٤,٣% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

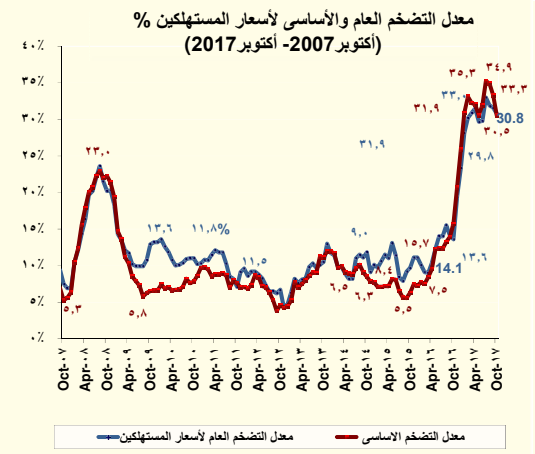

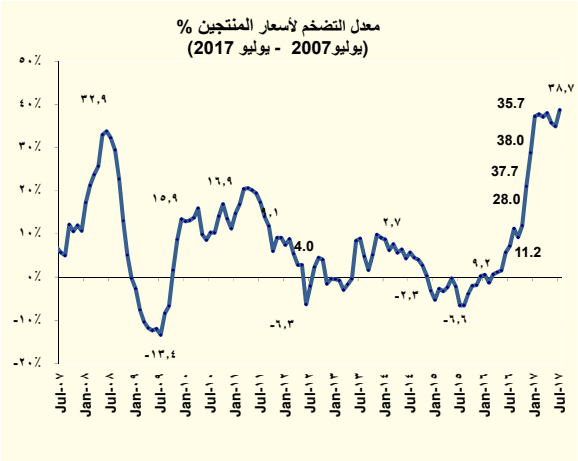

§ **أما بالنسبة لمعدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** فقد إستقر بشكل نسبى محققاً نحو ١,١% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بـ١,٠% خلال الشهر السابق، وقد إنخفض بشكل ملحوظ مقارنة بإرتفاع الذروة البالغ ٤,٨% فى شهر نوفمبر ٢٠١٦ (شهر تنفيذ الإجراءات الإصلاحية)، ومقابل إرتفاع بلغ ١,٧% في أكتوبر ٢٠١٦. ويرجع ذلك في ضوء إرتفاع معدل التضخم الشهرى لعدد من البنود الفرعية ضمن مجموعة **"الطعام والشراب"**، وعلى رأسها؛ **"الخضروات"** بنحو ١,٥% ، و**"الألبان والجبن والبيض"** بـ١,٠%، و**"الأسماك والمأكولات البحرية"** بـ١,١%، وذلك بالرغم من إنخفاض أسعار كل من **"اللحوم والدواجن"** بنحو -١,٣%، و**"الفاكهة"** بـ -١,٣%، مقارنة بالشهر السابق. بالإضافة إلى إرتفاع مجموعة **"التعليم"** بـ١٩,٦%، و**"خدمات الهاتف والفاكس"** بـ٧,٢%، و**"الصحف والكتب والأدوات الكتابية"** بـ٣,٧% على أساس شهرى.

§ **وأخيراً، فقد حقق معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[٤] الذى يصدره البنك المركزى المصرى نحو ٣٠,٥% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٣٣,٣% خلال سبتمبر ٢٠١٧، ومقارنة بـ ١٥,٧% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٦. وقد بلغ متوسط معدل التضخم الأساسى السنوى خلال الفترة يوليو -أكتوبر ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٣٣,٥%، مقابل ١٣,٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى الشهرى نحو ٠,٧% خلال شهر الدراسة مقابل ٠,٢% خلال الشهر السابق.

§ قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠١٧ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند** ١٨,٧٥% و١٩,٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند مستوى** ١٩,٢٥%، **وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى** ١٩,٢٥%.

§ ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ٧ نوفمبر ٢٠١٧ **بربط ودائع** بقيمة ١٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٩,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

§ **فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٤,٩% ليسجل ٧٨٤,٩ مليار جنيه** خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٧٤٨,٦ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة الى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٣,٣% ليحقق ١٤٣٤٢,٣٨ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية سبتمبر ٢٠١٧ والذى بلغ ١٣٨٨٨,٥١ نقطة. كما ارتفع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ١,١% ليحقق ٧٨١,٩٨ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧، مقارنة بـ٧٧٣,٥٣ نقطة فى نهاية سبتمبر ٢٠١٧.

٤/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ١٣,٧ مليار دولار (٥,٨% من الناتج المحلى) (٩٠% من هذا الفائض تم تحقيقه فور قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، ، مقابل عجز قدره ٢,٨ مليار دولار (-٠,٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى **تحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفق للداخل، بالإضافة إلى التحسن فى الميزان الجاري**. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ تسجيل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٥,٦ مليار دولار (-٦,٦% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بعجز أكبر قدره ١٩,٨ مليار دولار (-٥,٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء التطورات الأتيه:

- انخفض عجز **الميزان التجاري ليصل إلى ٣٥,٤ مليار دولار (-١٥,٠% من الناتج المحلى)** خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل عجزاً قدره ٣٨,٧ مليار دولار (-١١,٣% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٥,٩% لتحقق ٢١,٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ١٨,٧ مليار دولار خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسى **لإرتفاع حصيلة الصادرات غير البترولية بـ١٦,٢% لتصل إلي ١٥,١ مليار دولار** خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٣,٠ مليار دولار خلال فترة المقارنة (مما يعكس زيادة تنافسية الصادرات المصرية فور قرار تحرير سعر الصرف)، فضلاً عن **إرتفاع حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ٦,٥ مليار** دولار في فترة الدراسة، مقارنة بـ٥,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وقد جاء ذلك بالتزامن مع **تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بـ ٠,٥% لتحقق ٥٧,١ مليار** دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٥٧,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

- **ارتفع فائض الميزان الخدمى بنحو ٤,٣% ليحقق فائض قدره ٦,٨ مليار دولار (٢,٩% من الناتج المحلى)** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٦,٥ مليار دولار (١,٩% من الناتج المحلى) في العام المالى السابق، حيث **زادت المتحصلات الجارية بـ٧% لتصل إلى ١٦,٦ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ١٦,١ مليار دولار خلال فترة المقارنة مدفوعاً **بزيادة إيرادات السياحية والسفر بنحو١٦,٢% لتسجل ٤,٤ مليار دولار** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة وقد تراجعت متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل -٣,٤% نظراً لإنخفاض متوسط قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار الأمريكي بمعدل ١,٩%، وذلك على الرغم من ارتفاع الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ٠,٨%.

- ارتفعت **التحويلات الواردة خلال فترة الدراسة لتسجل نحو ١٧,٥ مليار دولار**، مقارنة بـ١٦,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وذلك لارتفاع صافى التحويلات الخاصة لتسجل نحو ١٧,٣ مليار دولار، مقارنة بـ١٦,٧ مليار دولار مدفوعاً بارتفاع تحويلات المصريين بالخارج الي ١٧,٥ مليار دولار، مقارنة بـ ١٧,١ مليار دولار خلال العام السابق. كما ارتفعت صافى التحويلات الرسمية لتصل الى ١٤٩,٠ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١٠١,٥ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ٢٩,٠ مليار دولار (١٢,٣% من الناتج المحلى)** خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ٢١,١ مليار دولار (٦,٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ **ليسجل ٧,٩ مليار دولار (٣,٤% من الناتج المحلى)**، مقابل ٦,٩ مليار دولار (٢,٠% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك فى ضوء تحقيق الاستثمارات فى قطاع البترول صافى تدفق للداخل قدره ٤,٠ مليار دولار، مقابل ١,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر صافى تدفقات للداخل بنحو ١٦,٠ مليار دولار (٦,٨% من الناتج المحلى)** خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ١,٣ مليار دولار (-٠,٤% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، ويرجع ذلك في ضوء **ارتفاع استثمارات الأجانب فى البورصة المصرية لتسجل صافى مشتريات قدره ٤٩٧,٣ مليار دولار، وزيادة استثمارات الأجانب فى أذون الخزانة المصرية لتسجل صافى**

مشتريات قدره ١٠,٠ مليار دولار. كما قامت الحكومة المصرية بإصدار سندات بالخارج خلال الفترة التى اعقبت تحرير سعر الصرف بلغت استثمارات الاجانب فيها نحو ٦,٨ مليار دولار.

- انخفاض **صافى الاستثمارات الأخرى** لتسجل تدفقات للداخل بنحو ٥,٢ مليار دولار (-٦٦,٧% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١٥,٦ مليار دولار (٤,٦% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، حيث حققت الأصول و الخصوم الاخري صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٢,٥ مليار دولار، مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٨,٥ مليار دولار وجاء ذلك في ضوء زيادة الأصول الأجنبية للبنوك مع توافر الموارد بالنقد الأجنبي في اعقاب قرار تحرير سعر الصرف حيث بلغت الزيادة في أصول البنوك نحو ٩,٥ مليار دولار في حين اقتصرت الزيادة في التزاماتها علي ١,٤ مليار دولار. وساعد تحرير سعر الصرف في تحرير الموارد لدفع جزء من المتأخرات المتراكمة لشركات النفط الدولية التي تبلغ حالياً ٢,٣ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٣,٥ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٦.
- ارتفاع **صافى التغير على التزامات البنك المركزى** تجاه العالم الخارجى ليصل الي ٥,٨٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٨,١٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة .

§ سجل **بند السهو والخطأ** صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٦ مليار دولار (٠,١% من الناتج المحلى) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٤,١٥ مليار دولار (-١,٢% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة.

- طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد إرتفع إجمالي **عدد السياح الوافدين** بـ٥٦,٨% ليصل إلى ٣,١ مليون سائح خلال الفترة من يوليو إلى أكتوبر ٢٠١٧، مقابل ٢ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام السابق. كما إرتفع **عدد الليالي السياحية** بنحو ١٩١% ليصل إلى ٣٦,٣ مليون ليلة خلال يوليو-أكتوبر ٢٠١٧، مقابل ١٢,٥ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.